

الصفحة	الموضوع
٢	تقديم
٧	المبحث الأول: تعريف عقد التوريد وعلاقته بغيره مفاقد يشتهر به
٧	المطلب الأول: تعريف عقد التوريد
٧	أولاً: معنى التوريد في لغة العرب
٨	ثانياً: تعريف التوريد في اصطلاح الفقهاء
١٢	المطلب الثاني: العلاقة بين عقد التوريد وبين غيره مما يشتهر به من العقود
١٢	الفرع الأول: عقد التوريد والمناقصة
١٧	الفرع الثاني: العلاقة بين عقد التوريد وعقد السلم
٢٢	الفرع الثالث: العلاقة بين عقد التوريد وعقد الاستصناع
٢٧	الفرع الرابع: عقد التوريد وعقد مقايضة الأشغال العامة
٣٠	الفرع الخامس: عقد التوريد والمسايلة
٣٢	المبحث الثاني: مشروعية عقد التوريد في الفقه الإسلامي
٣٢	تحرير محل النزاع
٣٤	المذهب الأول
٣٦	المذهب الثاني
٣٦	أدلة المذهب الأول
٥٢	أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
٦٥	المذهب الرابع
٦٧	المبحث الثالث: صور عقد التوريد وحكم كل منها
٦٧	تحرير محل النزاع
٦٨	المطلب الأول: كون السلعة الموردة موصوفة مع تعجيل الثمن
٦٨	المذهب الأول
٧٠	المذهب الثاني
٧٥	المذهب الرابع
٧٧	المطلب الثاني: كون السلعة الموردة غير موصوفة مع تعجيل الثمن
٧٧	المذهب الأول
٧٨	المذهب الثاني

الصفحة	الموضوع
٨٢	المذهب الراجح
٨٢	موقف الفاضلين بالجواز من إثبات حق الخيار للمشتري (الإدارة)
٨٢	تحرير محل النزاع
٨٢	المذهب الأول
٨٥	المذهب الثاني
٨٦	القول المختار في المسألة
٨٧	المطلب الثالث: تأجيل البدلين في عقد التوريد
٨٩	الاتجاه الأول
١٠٢	الاتجاه الثاني
١٠٤	المذهب المختار
١٠٦	المبحث الرابع: مدى جواز فرض غرامات مالية على الموردين
١٠٨	الاتجاه الأول
١١٠	الاتجاه الثاني
١١٢	أدلة أصحاب الاتجاه الأول
١٢٨	أدلة أصحاب الاتجاه الثاني
١٢٤	القول المختار في المسألة
١٤٠	وضع الجوائح (الظروف الطارئة)
١٤٢	الخاتمة
١٤٧	مصادر البحث ومراجعة